

موظفو السوق «إداريون» بعد 13 سبتمبر

اقتصاديون لـ «الأبناء»: نقل مبنى البورصة إلى «هيئة الأسواق» قانوني شاء من شاء وأبي من أبي... وليرحل عن العمل من لا يستطيع

مع مدير عام السوق حامد السيف لمعرفة ردود الفعل إن لم يتم حسم أمر نقل المبنى وتاجيل الخصخصة من قبل وزير التجارة والصناعة د. أماني بورسلي وهل سيتم رفع الأمر إلى مجلس الوزراء، حيث قال باقتضاب:

قلت ما يكفي في الأمر وفي انتظار رد الجهات المعنية وكان السيف قد ذكر أنه لن يقوم بتسليم مبنى البورصة إلى الهيئة مستندا لمرات ذكر أنها تخالف قانون الهيئة وتجعل الهيئة تسيير في الاتجاه غير الصحيح، خاصة أن المادة رقم 19 الخاصة بمالية الهيئة تجعلها تنجرّف إلى أعمال البنزس بعيدا عن المهام الرقابية.

● عمر راشد

ومديرا والإدارات العاملة في السوق بمختلف اتجاهاتها تهيئة الأوضاع أمام هيئة أسواق المال ونقل السلطات الرقابية إلى هيئة أسواق المال قبل 13 سبتمبر المقبل وفق ما نص عليه قانون رقم 7 لسنة 2010، وكذلك اللائحة التنفيذية المنظمة لعمل القانون.

وقال المصدر أن مصير إدارات السوق ومديرا حامد السيف سيتحولون إلى إداريين ونقل مبنى البورصة إلى السوق «قانوني» شاء من شاء وأبي من أبي»، مستدركا بأن وضع موظفي السوق نصت عليه مواد القانون واللائحة التنفيذية بشكل واضح وصريح.

قلت ما يكفي! وقد أجرت «الأبناء» اتصالا



صالح السلمي

الساحة بشكل مباشر في مبادرة أيضا بهذا الخصوص.

نقل المهام الرقابية 13 سبتمبر

ومن جانب آخر، أكد مصدر بورصوي مطلع لـ «الأبناء» أن وظيفة لجنة السوق الحالية



عبد الوهاب الوزان

وقال السلمي إن أيضا تقدمت منذ 2006 بمقترح تأسيس بورصة خاصة في السوق ولكن كان لغياب التنفيذ وكذلك تأجيل المشروع وصودر قانون هيئة أسواق المال الأقر في غياب أو تخييب القطاع الخاص عن



حامد السيف

على مقترح السيف بضرورة تأجيل الخصخصة، قال نائب رئيس مجلس إدارة أيضا صالح السلمي، ولماذا تأجيل الخصخصة؟ من لا يستطيع العمل فليرحل ويترك الآخرين للقيام به.



علي الغانم

السيف بأن السوق سيخسر 5 ملايين دينار سنويا إذا تمت خصخصته على النحو الذي تريد الهيئة القيام به. ليرحل غير القادرين على العمل وفي رد لا يخلو من حسم

الوزان: الغرفة أبدت

رأيها بشكل مهني



السلمي: ليرحل

غير القادرين على

العمل وقدمنا مقترح

الخصخصة منذ

2006

أجمعت فعاليات بورصوية واقتصادية ممثلة للقطاع الخاص على أن نقل مبنى البورصة «قانوني» شاء من شاء وأبي من أبي، وأن ما تقوم به هيئة أسواق المال من قرارات تنظم السوق والعاملين فيه من شركات ووسطاء ومدققين تسيير بشكل سليم.

وقالوا في ردهم على تاجيل مقترح خصخصة البورصة وعدم نقل المبنى إلى «هيئة أسواق المال» أن من لا يستطيع العمل فليرحل ويترك الآخرين يعملون.

وقالوا أن تعديل القانون أو لائحته التنفيذية لا يمكن أن تتم إلا بمرسوم أميرى وبعد موافقة أعضاء مجلس الأمة عليها.

وقالوا أن تعديل القانون أو لائحته التنفيذية لا يمكن أن تتم إلا بمرسوم أميرى وبعد موافقة أعضاء مجلس الأمة عليها.

رد الغرفة «مهني» و«قانوني»

فقد أكد نائب رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت عبد الوهاب الوزان أن غرفة تجارة وصناعة الكويت أبدت رأيها في خصخصة البورصة بشكل مهني وفني وقانوني وجميع النقاط التي تم سردها في رد «الغرفة» على مقترح مديرها العام حامد السيف استند إلى المواد القانونية المنظمة لهيئة أسواق المال.

وأستدرك: لا نية لأحد للدخول في نزاعات جانبية بعيدا عن القانون ولكن هناك اتجاه لسدى غالبية القطاع الخاص بخصخصة البورصة، وذلك في رده على ما ذكره

الغانم رداً على كلام السيف: لكل حادث حديث

أجرت «الأبناء» اتصالا مع رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت علي الغانم، حيث قال رداً على كلام السيف بشأن عدم نقل مبنى البورصة وخسارة السوق من الخصخصة بأنه في الخارج وعند عودتي سيكون لكل حادث حديث.

كما أجرت «الأبناء» اتصالا مع مسؤول في غرفة التجارة الذي ذكر أن الغرفة في اجتماع حاسم الآن (أمس) للرد على ما ذكره السيف بشأن خسارة السوق 5 ملايين دينار سنويا من الخصخصة.



قامت باستثمارات جديدة على أساس انتقائي بستكي: 122,3 ألف دينار أرباح «الوطنية لمشاريع التكنولوجيا»

وأضاف: «بلغ إجمالي المصروفات السنوية العمومية مبلغ 1,053 مليون دينار لعام 2010 مقارنة بمصروفات قيمتها 988,9 ألف دينار لعام 2009».

وتطرق بستكي للإستراتيجية الجديدة للشركة وأنشطتها الإستثمارية خلال عام 2010 والتطورات التي طرأت على استثماراتها التكنولوجية في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة، لافتا إلى أن الشركة الوطنية استثمرت في دعم عمليات زيادة رأس مال بعض الشركات القائمة ذات الأداء المتميز والالتزام بدفع حصتها السنوية في عدد من الصناديق الإستثمارية المستثمر بها خلال السنوات السابقة.

وتجدر الإشارة إلى أن مجلس إدارة الشركة قام بتعيين مدير عام للشركة خلال الربع الأول من عام 2010 بهدف تحديث إستراتيجيتها الشركة وخطة عملها للوصول إلى أفضل السبل لتحقيق الأهداف الأساسية التي أنشئت من أجلها الشركة وضمان نجاح إستراتيجيتها الحديثة واستمراريتها.

● منى الدغمي

كشف رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية لمشاريع التكنولوجيا فاروق بستكي أن الشركة قامت خلال عام 2010 باستثمارات جديدة على أساس انتقائي وبشكل محدود نسبيا، مشيرا إلى أنها قامت بتقييم ودراسة العديد من الفرص الإستثمارية في شتى المجالات، موضحا أن الشركة قامت بالإستثمار في تأسيس شركة واحدة في قطاع العلوم الحياتية.

وفي معرض حديثه عن النتائج المالية لعام 2010، قال بستكي خلال تروئسه وقائع الجمعية العامة العادية التي عقدتها الشركة أمس أن صافي ربح الشركة بلغ 122,3 ألف دينار مقارنة بصافي خسارة بلغت 2,17 مليون دينار عن العام 2009، مشيرا إلى أن السبب الرئيسي في تحقيق الشركة لأرباح هذا العام يرجع إلى التقييم الإيجابي لبعض الإستثمارات المالية التي تقع ضمن محفظة الشركة الإستثمارية إضافة إلى التخارج الكلي أو الجزئي من بعض إستثمارات الشركة. وكشف أن إجمالي موجودات في الشركة بلغ 42,003 مليون دينار لعام 2010 مقارنة بـ 42,11 مليون دينار في العام 2009.

«بيتك» يتوسع في خدمة صناديق الأمانات تزامنا مع موسم السفر

بالسيدات اللاتي يتلقن خدمات متنوعة في فروع مفضلة مما يميز «بيتك» على مستوى الكويت، فإن خدمة صناديق الأمانات تتوفر أيضا بشكل منفصل تماما لشريحة السيدات وبذات المزايا، حرصا على منحهن المزيد من الخصوصية التي اعتاد عليهن «بيتك» في تعامله مع هذه الشريحة المهمة من العملاء.

ولفت الخليفي إلى أن «بيتك» يعزز التعاون مع إحدى الشركات العالمية المتخصصة من أجل تطوير هذه الخدمة فنيا وتقنيا، تأكيدا لحرصه على توفير مزيد من جودة الخدمة والخصوصية معززة بالتقنية الحديثة لعملائه.

بأسعار تنافسية، ليختار العميل الحجم الذي يتناسب مع احتياجاته». وتابع بالقول: «كما تتميز الخدمة أيضا بأعلى درجات السرية والأمان التي يشهدها العميل في هذه الحالة، حيث يتم التعامل مع صناديق الأمانات داخل غرفة خاصة تتمتع بمزايا أمنية عالية، ويتاح للعميل الاحتفاظ بنسخة المفاتح المخصصة لكل صندوق، في الوقت الذي تعطي فيه الأولوية لعملائنا مستجري الصناديق لدى طلب الخدمة أو المراجعة لوضع المقتنيات أو الحصول عليها».

وأشار إلى أنه فيما يتعلق العام المقبل ضمن سياستها القائمة على التوسع والانتشار المدروس، مشيرا إلى أنه من بين أولويات هذه الخطة التوسع في الخدمات القائمة وأبرزها صناديق الأمانات، حيث يقدم حاليا 11 فرعاً في مناطق جغرافية مختلفة هذه الخدمة وتسوق لها الفروع الأخرى التي لم تزود بعد بصناديق الأمانات، على أن تتمم على كل الفروع خلال الفترة المقبلة.

وأضاف الخليفي قائلاً: «تقدم خدمة صناديق الأمانات الحديدية لدى «بيتك» لعملائه العديد من المزايا أهمها تنوع أحجام ومقاسات الصناديق ما بين الصغيرة والمتوسطة والكبيرة



جمال الخليفي

قال مدير إدارة الفروع بالوكالة في بيت التمويل الكويتي (بيتك) جمال إبراهيم الخليفي وأن «بيتك» بدأ التوسع في خدمة صناديق الأمانات المقدمة لعملائه، من خلال تزويد كل فروع المصرفية الحالية بصناديق الأمانات متعددة المقاسات والأحجام وتقديم المزيد من التسهيلات، بما يتواءم مع فصل الصيف والسفر حيث يزيد الإقبال على هذه الخدمة بهدف حفظ المقتنيات الثمينة في أماكن آمنة خلال فترة التواجد بالخارج.

وأوضح الخليفي في تصريح صحافي، أن إدارة الفروع في «بيتك» لديها خطة متكاملة حتى نهاية العام الحالي وخلال

توافقاً مع إستراتيجية البنك الداعمة للإستثمار في العنصر البشري

«الأهلي» يمنح شهادة محترف موارد بشرية لمجموعة من موظفيه



عبدالله السميح وحزمة إنكي يتوسطان موظفي إدارة الموارد البشرية

في إدارة الموارد البشرية بالمؤهلات والمعارف المطلوبة لكي يتسنى لهم المساهمة الفعالة في إدارة عمليات الموارد البشرية وفقاً لأحدث النظريات والتطبيقات العالمية بكفاءة وفعالية عالية، وتعزيز القيم في المؤسسة مما يساهم على رفع نسبة رضا الموظفين في وظائفهم والمحافظة عليهم.

عام إدارة الموارد البشرية حزمة إنكي بان البنك يسعى دائما لتطوير المهارات العملية اللازمة لموظفيه ووضع الخطط الفعالة لتطوير أدائهم في ضوء المنافسة الشديدة على الكفاءات وخصوصا المواطنين في السوق المحلي. ولتحقيق ذلك الهدف بات من الضروري كخطوة إستراتيجية تزويد العاملين

على الشهادة المعتمدة من معهد إدارة الموارد البشرية في الولايات المتحدة الأمريكية، مخاطبا الموظفين المحترفين بان التركيز على الشهادات الاحترافية بات أمراً ضروريا لرفع فاعلية أداء البنك من خلال تاهيل وتزويد الموارد البشرية بالمعايير الاحترافية العالمية. من جهته أفاد مساعد مدير

أعلن البنك الأهلي الكويتي عن احتفائه مؤخرا بعدد من موظفي إدارة الموارد البشرية لحصولهم على «شهادة محترف موارد بشرية وتعليمات»، وذلك توافقاً مع إستراتيجية البنك الداعمة للاستثمار بالعنصر البشري وتطويره، وقد حرص نائب رئيس المديرين العامين عبدالله السميح على تهنئة الموظفين بحصولهم

تديره «جلوبل» ويستثمر في الأسهم القطرية الإسلامية صندوق البيت المالي يحقق منذ تأسيسه أداء يفوق أداء المؤشر القياسي بنسبة 44,3%

طلبة الخمسة شهور الأولى من العام 2011 الحالي، فقد كان التزامهم بتقديم منتجات وخدمات ذات قيمة مضافة له تأثير ملموس في نتائج أداء الصندوق».

أعلنت شركة «بيتك» الاستثمار - قطر، أن صندوق البيت المالي الذي يديره بيت الاستثمار العالمي «جلوبل» قد سجل عوائد بلغت نسبتها 5,3٪ خلال الخمسة شهور الأولى من العام 2011 الحالي متفوقاً على أداء مؤشره القياسي بنسبة 4,4٪، ليصل بذلك إجمالي نسبة العوائد التي سجلها منذ تأسيسه إلى 50,4٪، وهو ما يمثل ارتفاعاً كبيراً مقداره 44,3٪ عن عوائد المؤشر القياسي.

يذكر أن شركة بيت الاستثمار العالمي «جلوبل» كانت قد أسست صندوق «البيت المالي» في سبتمبر 2006، وهو يهدف إلى تنمية رأس المال على المدى المتوسط إلى الطويل عن طريق الإستثمار في أسهم الشركات المتوافقة مع أحكام

الشريعة الإسلامية والمدرجة في بورصة قطر، وفي نهاية شهر مايو من العام 2011، تركزت استثمارات الصندوق في القطاع المالي بنسبة 35,6٪ وقطاع الخدمات بنسبة 35,3٪، والقطاع الصناعي بـ 28,8٪. وفي معرض تعليقه على أداء الصندوق قال المدير العام لشركة «بيت الاستثمار - قطر» محمد شريف الرفاعي: «لقد كان صندوق البيت المالي منذ تأسيسه في عام 2006 وحتى الآن متفوقاً في أدائه على أداء المؤشر القياسي وفي عام 2010، سجل الصندوق عوائد بنسبة 25,1٪ كما وزع أرباحاً نقدية على عملائه بنسبة 7٪، ونسبته 7٪».

وأضاف الرفاعي قائلاً: «أود أن أنتهز هذه المناسبة لأشكر فريق إدارة الأصول في جلوبل على الإنجازات التي حققتها



محمد الرفاعي